



النشاط الاقتصادي للمرأة بالجنوب الجزائري قبل الثورة التحريرية من

خلال تقارير أرشيفية فرنسية

أ. زهير بن علي

قسم التاريخ وعلم الآثار - جامعة سطيف2

benalizahir@gmail.com

مقدمة:

تمثل دراسة التاريخ الاقتصادي أحد الجوانب المهمة لمعرفة كيف كان الوضع الاقتصادي للسكان في منطقة ما، وكذا قياس مستواهم المعيشي وفهم نمط حياتهم، كما تلعب المرأة باعتبارها جزء من المجتمع؛ دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية لأي أمة من الأمم، وتكون مساهمتها في التنمية الاقتصادية عاملاً فعالاً في تطوّر وارتقاء المجتمعات وازدهارها.

إنّنا نهدف بهذا البحث إلى استكشاف مجالات النشاط الاقتصادي للنساء بالجنوب الجزائري في النصف الأول من القرن العشرين، وكيف حاولت إدارة الاحتلال استغلال النساء لخدمة الاقتصاد الكولونيالي؟ وهل تقبّل المجتمع الجزائري مساهمة المرأة الصحراوية في الحياة الاقتصادية بخروجها إلى العمل لدى الأوربيين؟ في هذه المداخل؛ نحاول تقديم قراءة لطبيعة النشاط الاقتصادي للمرأة الجزائرية بشكل عام وفي الجنوب الجزائري بشكل خاص، وهذا من خلال جملة من التقارير العسكرية الفرنسية الصادرة ابتداءً من سنة 1929م، حيث كانت إدارة الاحتلال الفرنسي تعمل على دمج العنصر النسوي في الحياة الاقتصادية خدمة للاقتصاد الكولونيالي، وإخراج المرأة من عزلتها الاجتماعية.

سنتناول الأوضاع الاقتصادية للمرأة الجزائرية في ظلّ الاحتلال الفرنسي، ومجالات نشاط النساء (الأهليات) ضمن الاقتصاد المحلي والكولونيالي، سيما بعد الأزمة

الاقتصادية التي اجتاحت العالم؛ أين توجهت السياسة الاستيطانية الفرنسية إلى استغلال كل مقدّرات الشعب الجزائري بما في ذلك تشغيل النساء لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وسنّين خصوصية منطقة الصحراء، ومختلف المهن التي شغلته المرأة هناك، لنصل إلى معرفة كيفية مساهمة المرأة في الاقتصاد بمناطق وأقاليم الجنوب الجزائري سواء بالعمل المتري أو العمل الجماعي، وكذا موقف المجتمع من عمل النساء في المعامل والورشات التابعة للأخوات البيض والمعمّرين الأوروبيين.

1- الأوضاع الاقتصادية للمرأة الجزائرية في ظلّ الاحتلال الفرنسي:

قبل الحديث عن الأوضاع الاقتصادية للمرأة الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي؛ وجب الإشارة إلى بعض ملامح حالتها الاقتصادية والمعيشية أواخر العهد العثماني؛ أي قبل وصول الغزاة الفرنسيين. إذ تذكر الدراسات التاريخية أنّ الحقوق المالية للمرأة في الجزائر كانت مكفولة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية، فكانت لها حرية التملك والبيع والشراء وإبرام العقود التجارية، والحديث هنا بصفة خاصة عن نساء المدن الكبرى، وبنات الفئة الحاكمة والعائلات الأرستقراطية، والأسر الثرية في الجزائر وقسنطينة.. وغيرها من المدن الجزائرية، أما نساء الأرياف والحوضر الصغرى؛ فاختلف وضعهنّ حسب المستوى الاجتماعي ومكانة أسرهنّ، وكذا ثقافة المجتمع، فعلى سبيل المثال حُرمت المرأة في منطقة القبائل من حقّها في الميراث منذ منتصف القرن الثامن عشر، بدعوى الحفاظ على الملكية العقارية داخل الأسرة.

وتؤكد المصادر التاريخية أنّ المرأة الجزائرية في العهد العثماني قد مارست مختلف المهن؛ حتى تلك التي كانت من اختصاص الرجال، ففي مجتمع مدينة الجزائر -حسب الأسير ديبغو دي هايدو- اشتغلت النساء في حرف خارج بيوتهنّ في ورشات الأنسجة الحريرية منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، كما مارسن نشاطات تدرج ضمن الخدمات، كالبيع والدلالة وإقامة الأفراح... واقتنمن المهن

الرجالية أو الذكورية كصناعة الشمع، وكانت إحدى النساء 'بجاقجية' أي أنّها تصنع السكاكين¹.

وضمن "عقود المحكمة الشرعية يوجد قسم معتبر منها يتعلق بمعاملات قامت بها النساء؛ من بيع وشراء ووقف وقرض وغير ذلك، وهناك من المعاملات ما كان بين النساء، ومنها ما كان بين النساء والرجال، مما يدل على وجود نشاط مهني واسع لدى المجتمع النسوي في المدينة (مدينة الجزائر)².

كما تتضمن سجلات المحاكم الشرعية بقسنطينة عقود المعاملات والمبادلات التي تمت أواخر العهد العثماني، وعكست مشاركة النساء الجزائريات في الحياة الاقتصادية، حيث تم تسجيل 533 عقدا بأسمائهن، وقمن بتوثيق 152 عقد بيع و شراء، و102 عقد هبة، وظهرت وصاياهن في 155 عقد... وقد نُحمت هذه العقود عن تقسيم التركات (الميراث)، وعمليات البيع والشراء التي كنّ يحضرنها بأنفسهنّ غالباً، وعقود التملك عن طريق الوصية أو الوقف والهبة³.

وكانت المرأة خلال العهد العثماني تنافس الرجل في الأعمال الخيرية سيما التي تتعلق بالمصلحة العامة، فتقوم بحبس أملاكها لصالح الأوقاف، وقد ساهمت بفعالية في أوقاف الحرمين الشريفين⁴، وغيرها من سبل المصلحة العامة والخاصة.

¹ - عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830: مقاربة اجتماعية-اقتصادية، ANEP، الجزائر، 2012، ص254.

² - خليفة حمّاش: الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2006، ص128.

³ - صرهودة يوسف: "النساء والملكية في مدينة قسنطينة أواخر الحكم العثماني 1787م-1837م"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.40، ديسمبر 2013، جامعة قسنطينة، ص.397-416.

⁴ - أنظر: عائشة غطاس: 'إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني'، المجلة التاريخية المغربية، ع.85-86، 1997.

أما المرأة الجزائرية الريفية فكانت تجمع بين واجباتها المنزلية ومساعدة زوجها في الفلاحة والرعي وزراعة الأرض وجني المحاصيل.

بوصول الفرنسيين إلى الجزائر سنة 1830م؛ تراجعت المكانة الاقتصادية للمرأة الجزائرية؛ بفعل السياسة الاستيطانية الفرنسية الجائرة، التي قامت على العنف ومصادرة الأراضي والممتلكات، وحرمان السكان (الأهالي) من حقوقهم وطردهم إلى الأراضي القاحلة والجبال؛ بهدف توطين المعمّرين الأوروبيين مكافهم، وتوسيع نطاق الوجود الفرنسي وتثبيت ركائزه.

بالمقابل؛ وبعد أن ثبت الاحتلال الفرنسي أقدامه في الجزائر، وأتم احتلال مناطقها وصولاً إلى الصحراء، شرع في رسم سياسة اقتصادية استغلالية بما يخدم مصالح فرنسا، وقد دخلت المرأة الجزائرية ضمن هذه الإستراتيجية خدمةً للاقتصاد الكولونيالي، فحاول الزجّ بالنساء في مجالات الحرف والصناعات التقليدية، والمصنوعات الصغيرة، ومختلف النشاطات اليدوية كالخياطة والنسيج والتطريز وصناعة الزرابي؛ فضلاً على خدمة الأسر الأوروبية في البيوت، أين تحولت المرأة المستوطنة إلى سيّدة والفتاة الجزائرية إلى خادمة طيّعة لها.

وهكذا أصبحت الفتاة الجزائرية في المدن بشكل خاص وسيلة في يد المقاولات الاستعمارية التي استغلّتها أبشع استغلال، وسخرتها في مصانع الكبريت وفي ورشات صناعة الجلود والأحذية، تعمل لساعات طويلة قد تتجاوز 16 ساعة يومياً؛ مقابل أجور زهيدة لا تتعدّى في أحسن الأحوال بضع فرنكات فرنسية، فبقي وضعها المعيشي مزريراً للغاية، لكنها كانت مُجبرة على مواصلة العمل لإعالة أسرهما المحتاجة. هذا الوضع ازداد تفهقراً بعد سنة 1870م، حيث أحكم غلاة المعمّرين سيطرتهم على مقدّرات الجزائر الاقتصادية، وما تبع ذلك من سنّ القوانين الاستثنائية، التي جعلت من الجزائري عبداً في خدمة سيّده الأوربي.

ويؤكد 'أجرون' أن الإدارة الاستعمارية شرعت في استخدام النساء الجزائريات في القطاع الاقتصادي بشكل مكثف منذ مطلع القرن العشرين، حيث تمّ الزجّ بهنّ في المزابل للتّقيب عن الخرق وجمع الورق، وانتقل عدد النساء العاملات من 1520 امرأة عام 1902 إلى ما يقارب 26000 امرأة سنة 1924م، رغم أنّه لا تتوفّر معطيات دقيقة عن طبيعة نشاطهنّ⁵.

لقد عرفت المرأة الجزائرية ولايات الاحتلال، وعانت من العنف الاستعماري بمختلف أشكاله، وعاشت حياة القهر والحرمان لعقود طويلة من الزمن، فذاقت مرارة الفقر والفاقة وشظف العيش، وكانت تبيت في غالب الأحيان على الطوى هي وأطفالها، ودفعتها الظروف المعيشية المزرية إلى السعي في كل الاتجاهات ونهج كلّ السبل المتاحة لتأمين لقمة تحفظ حياتها، فغشيت الحقول والمزارع أين تعمل لساعات طويلة وتبذل جهوداً مضنيةً في مساعدة زوجها، وعملت داخل بيتها تخطط الملابس وتنسج وتطرّز الزرابي والسجّادات، كما اشتغلت بعض النساء لدى المستوطنين الفرنسيين والأسر الأوربية مقابل أجور زهيدة، كانت تقتصر أحيانا على حفنة من الطعام، وقد لاقت الفتيات (الأهليات) اللواتي اشتغلن لدى الأوربيين صنوفاً من المعاملة السيئة والاحتقار والإهانة، حيث المرأة الأوربية المستوطنة هي السيّدة والبنت الجزائرية هي العبد الذي سُخر لخدمها بتفانٍ وطاعة تامة.

ومّا زاد في حرمان المرأة الجزائرية من الناحية الاقتصادية والمعيشية؛ حرمانها الاجتماعي في ظلّ مجتمع سيطرت عليه الأعراف والتقاليد البالية، التي حالت دون ممارسة المرأة لوظائفها الاجتماعية بكلّ حرية، والحصول على حقوقها الشرعية التي أعطاهها الشرع الإسلامي، فبقيت محرومة من التعليم والتطبيب والحياة الكريمة؛

⁵ - شارل روبر أجرون: المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج.2، تر. م. حاج مسعود؛ أ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص393.

أسيرة خائفة بين سندان العادات والتقاليد ومطرقة السياسة الاستعمارية الفرنسية الظالمة والمجحفة في حقها.

2- مجالات النشاط الاقتصادي للنساء الجزائريات في العهد الاستعماري:

لعل أهم دراسة تاريخية حول عمالة 'النساء الأهليات' خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ذلك التحقيق المفصل الذي أجرته الآنسة 'ج. لالوي' (Mademoiselle G. Laloe) عام 1910م⁶، وقد قامت به بتكليف من الحاكم العام للجزائر آنذاك، واشتملت هذه الدراسة على جداول وإحصائيات مهمة حول النشاط النسوي في القطاع الاقتصادي بالجزائر العاصمة، فهي تفصل في مجالات وطبيعة أعمال النساء الجزائريات ونشاطهن الاقتصادي داخل وخارج بيوتهن، في جمع الملابس الرثة البالية والأشياء البسيطة، وفي خدمة الأسر الأوربية، وفي تنظيف الشوارع والساحات العمومية خلال ساعات طويلة من اليوم، مقابل أجور ضئيلة لا تتجاوز في أحسن الأحوال 10 فرنكات شهرياً. كما تذكر الدراسة أنه تمّ تسخير الفتيات الجزائريات في مجالات الصناعة التقليدية؛ لصناعة الزرابي وللعمل داخل مصانع الحلفاء، وفي صناعة الملابس التقليدية وأشغال الحرير والتطريز، حيث كان سنّ غالبيتهم بين العاشرة والثمانية عشر سنة، ومنهنّ من كانّ دون ذلك السنّ، حيث أحصت الدراسة 17 طفلة صغيرة بين السادسة والثانية عشر من العمر، يشتغلن في ظروف عمل قاسية تحت قهر أرباب العمل والأسياذ الليبراليين.

وعند فحص الوثائق الأرشيفية التي تعود إلى عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين؛ نجد أن المجتمع الجزائري في عموميه كان يرفض طيلة عقود طويلة من الاحتلال عمل المرأة خارج منزلها أو بقائها بمعزل عن نطاق أعمالها العائلية؛ لهذا عملت إدارة الاحتلال الفرنسي على تغيير هذه الذهنية السائدة في المجتمع؛

⁶- G. Laloe : Enquête sur le travail des femmes indigènes, Alger, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1910, 94p.

خدمة للاقتصاد الكولونيالي أولاً، ولتوفير مصدر دخل للمرأة 'الأهلية' التي لا تجد من يعيّلها، فضلاً عن مساهمتها في تنمية اقتصاد المستعمرة، وبحسب مراسلة الحاكم العام الفرنسي بالجزائر، فقد بلغ عدد النساء اللواتي يعمل ضمن قطاع الصناعة في سنة 1927م 25821 امرأة⁷.

ومن التقارير الفرنسية حول عمل النساء في الورشات التابعة للأخوات البيض؛ ذلك التقرير الذي أعدته السيّدّة 'سانت ماري' عام 1929م، وهي مديره إحدى هذه الورشات بمنطقة القبائل، حيث ذكرت أنّ جلّ النشاط النسوي يتركز في صناعة الزرابي والسجاد، مع أنّ أغلب النساء منهمكات في تأدية أعباءهنّ الأسرية؛ مما لا يتيح لهنّ إلا وقتاً ضيقاً لا يزيد عن خمس ساعات يومياً لممارسة هذه الحرفة، ولذلك يصعب إعطاؤهنّ أجوراً ثابتة نظير عملهنّ، هذه الأجور التي كانت تتراوح بين فرنكين وثمانية فرنكات يومياً. وتُرّجع ضعف الأجور إلى غلاء المادة الأولية المستخدمة في هذه الصناعة وإلى أداء العاملات، وتعزو ضعف إقبال النساء على هذه الورشات إلى العادات والتقاليد من جهة، وبُعد المسافة من جهة ثانية، مما يحدّ من إقبال الأخوات البيض التنقّل إلى مقرّ سكن النساء 'الأهليات' لتزويدهنّ بالمادة الأولية، وتؤكد صعوبة جذب الفتيات للتربّص في هذه الورشات، وتقتترح رفع الأجور لتحفيز الأهالي على السماح لبناتهنّ بالالتحاق بهذه المدارس- المعامل⁸.

يمكن القول أنّ النشاط الاقتصادي للمرأة الجزائرية خلال العهد الاستعماري؛ قد تركّز أكثر في المدن والمراكز الحضرية الكبرى، بينما كان دور المرأة في الأرياف هو العمل داخل البيت ومساعدة الزوج في الحقل في أعمال

⁷ - ANOM, 915 64: Main d'œuvre indigène féminine, GGA: Direction des affaires indigènes, 10 Avril 1929.

⁸ - ANOM, 2 I 50: Ouvroir des sœurs blanches d'Ouarzeu, 29 Avril 1929.

الفلاحة والرعي وجني المحاصيل لتأمين لقمة العيش. لكنها كانت تعيش حياة كريمة في كنف أسرتها وبين ذويها، وبوصول الفرنسيين اُفادت المنظومة الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وعانت المرأة كثيراً من ويلات الفقر والجوع والفاقة، وكانت السياسة الاقتصادية الفرنسية سبباً مباشراً في تدني المستوى المعيشي لعموم الجزائريين، وحرمانهم من أراضيهم وممتلكاتهم، والزج بهم في أتون الجهل والتخلف والمرض، وهي نتيجة طبيعية لسياسة امبريالية قائمة على مبدأ استغلال القوي للضعيف وإخضاعه بشق الطرق.

3- المرأة في الجنوب الجزائري ومحاولة دمجها في الاقتصاد الكولونيالي:

كانت الفتيات الجزائريات في الجنوب خلال فترة الاحتلال الفرنسي؛ شأنهن شأن بنات شمال الجزائر؛ محرومات من التعليم بجميع أشكاله، سواء التعليم الرسمي الفرنسي أو التعليم العربي، وقلة قليلة منهن كان يُسمح لهنّ بارتداء الكتاتيب والمدارس القرآنية والزوايا؛ لتعلّم مبادئ اللغة العربية وقصار الصور من القرآن الكريم، وقد ساهم بعد المسافات في المناطق الصحراوية في ترسيخ حرمانهن من التعليم، فاستشرى الجهل والأمية في أوساط المجتمع الجزائري خاصة لدى فئة النساء. وقد استمرّ هذا الوضع إلى أن انبعثت الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931م، حيث شرعت في تأسيس المدارس الإصلاحية وتخصيص أقسام للبنات، وتنادى المصلحون من أمثال الشيخين أطفيش وببّوض في منطقة بني مزاب، والشيخ الطيّب العقبي في بسكرة... وغيرهم؛ إلى النهوض بالتعليم العربي الحرّ، وفتح المجال أمام المرأة لتأخذ نصيبها من التعليم، ولكي تنال حظّها من الثقافة الدينية والدينية، وللتخفيف من حدة الجهل والأمية.

كما نعلم أنّ الجنوب بقي خاضعاً للحكم أو الإدارة العسكرية الفرنسية؛ عكس ما كان عليه الحال في مناطق الشمال، التي طبّق فيها نظام الحكم المدني - ولو

شكلياً- منذ 1870م. ويمكن القول أنّ الوضع الخاص باليد العاملة النسوية في المجال الصناعي بالجنوب الجزائري لم يختلف كثيراً عن مناطق شمال الجزائر، فقد وجدت الإدارة الفرنسية صعوبة في توظيف يد عاملة نسوية لصالح النشاط الاقتصادي الكولونيالي، ولقيت معارضة مستميتة من طرف المجتمع، الذي كان يرفض بشكل شبه مطلق خروج المرأة للعمل لدى المستوطنين الأوروبيين، وبقي متمسكاً إلى حدّ بعيد بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة.

ومع أنّنا لا نمتلك معطيات دقيقة ومفصّلة عن الحياة الاجتماعية بالصحراء الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي، ولا عن مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع، لكن التقارير الفرنسية التي اعتمدنا عليها تعطينا فكرة واضحة عن طبيعة النشاط النسوي عبر مختلف أقاليم الجنوب، وعن موقف المجتمع المحلي في مسألة خروج وعمل المرأة، وتنعكس حالة الاستغلال الذي تعرضت له الفتيات والنساء وحتى الأطفال من طرف أرباب العمل من المستوطنين الفرنسيين.

3-1- محاولة دمج المرأة ضمن منظومة الاقتصاد الكولونيالي:

بموجب مراسلة الحاكم العام بالجزائر 'بيار بورد' (Pierre Bordes) رقم 4212 المؤرخة في 25 أفريل عام 1929م؛ شرعت مختلف الأجهزة الإدارية التابعة للاحتلال الفرنسي في إجراء تحقيقات شاملة بمختلف ربوع الجزائر حول اليد العاملة النسوية (الأهلية)، سواء أولئك اللواتي يشتغلن في المجمّعات الصناعية أو اللواتي يزاوّلن نشاطهن في بيوتهن، وقد شملت هذه التحقيقات بالنسبة للفئة الأولى؛ أي تلك التي تشتغل لدى الأوروبيين؛ الجوانب المتعلقة بإحصاء أعداد العاملات حسب كلّ صنف، ظروف العمل ومدته، والأجور التي يستفدن منها.. أما الفئة الثانية، وهنّ النساء الجزائريات اللواتي يعملن في بيوتهن، فقد ركّزت التحقيقات على معرفة أهمية كلّ مهنة تزاوّلها المرأة والعائلة الجزائرية المسلمة، فضلاً عن اليد العاملة النسوية الفلاحية.

تذكر مراسلات الضباط العسكريين المشرفين على الإقليم العسكري بالجنوب الجزائري؛ أنّ جلّ نشاط النساء الجزائريات (الأهليات) تركز على الصناعات الصوفية والنسيجية، التطريز وصناعة السجاد، وبحسب أحد التقارير للقائد العسكري لإقليم توقرت، والذي ارتكز على تجربة الأخوات البيض هناك؛ فإنّ الأهداف المرجوة من طرف الحكومة العامة الفرنسية بيعت الاقتصاد عن طريق العمل النسوي المتزلي، لا يمكن تحقيقها في ذلك الوقت، وكانت من الحلول المقترحة لمواجهة هذه المشكلة: "تشغيل البنات الصغيرات قبل سنّ البلوغ، كما يجب تعويد الفتيات من الجيل الجديد على العمل خارج المنزل، وإعطاؤهن التعليم؛ ذلك التعليم الذي يوفرّ لهنّ قدراً من المال، وخير مثال على ذلك ورشات الأخوات البيض. وبعد سنوات قليلة سوف تصير هؤلاء الفتيات نسوة، وعندما يغادرن الورشات سوف يحملن معهنّ دون شك ذهنية العمل والرغبة في الربح الشخصي، وعندما يصبح عدد هؤلاء التلميذات السابقات كبيراً في المناطق العمرانية، يمكننا حينها المرور إلى العمل المتزلي، ثم يأتي بعدها توظيفهنّ في الورشات الصناعية"⁹.

ويعترف القائد العسكري الفرنسي بمنطقة وادي سوف "أنّ الحضارة الفرنسية لم تستطع أن تُحدث أي تغيير في العادات الاجتماعية التي تخضع لها المرأة، حيث زاد حرمانها، هذا الوضع لن يسمح بالتحاق النساء (المسلمات) بالمؤسسات الصناعية للعمل، ولا يبقى سوى عمل النساء في بيوتهنّ. ويضيف التقرير أنّ اليد العاملة النسوية بوادي سوف تصنع أيضاً 'القندورة' للاستعمال العائلي، أما صناعة الزرابي فهي من اختصاص الرجال حصراً، ورغم الجهود المبذولة منذ سنوات لحمل الفتيات والنساء المتزوجات على ارتياد هذه العمل الخارجي، لكنها لقيت فشلاً ذريعاً، ويقرّ أنّ الوضع لن يتغيّر ما لم تستفد المرأة الأهلية من تغييرات اجتماعية عميقة.

⁹- ANOM, 14H 32: Territoire militaire de Touggourt: Main-d'œuvre féminine indigène, 28 Mai 1929.

كانت المرأة السوفية تعمل في مترها في النسيج والحياكة لصناعة البرنوس بشكل خاص، حيث هناك حوالي 6000 امرأة تنجزن قرابة 30 ألف وحدة؛ أي بمعدل 5 إلى 6 وحدات سنويا يصدر منها ما يناهز 2000 قطعة، بسعر يتراوح بين 5 و 25 فرنك مما يعطي متوسط 15 فرنك فرنسي للبرنوس الواحد. أما نساء منطقة 'كوينين' فيصنعن أيضاً 'الحايك' من الصوف أو الحرير أو منهما معاً، هذه الصناعة التي عرفت تراجعاً في السنوات الأخيرة، مع ذلك يتم تصدير 1500 حايك بسعر يتراوح بين 150 و 350 فرنك تبعاً للنوعية، وتعمل في هذا المجال 350 امرأة، تنتج كل واحدة ما معدله أربعة قطع من 'الحايك' في السنة، يحصلن على ربح يتراوح بين 30 و 80 فرنك فرنسي¹⁰.

ومن منطقة أولاد جلال؛ كتب الضابط فيكود (Ficod) بأن "ارتقاء الأهالي" إلى مصاف الحضارة الغربية مازال في منطقة الظل، سيما وأن أغلب السكان من البدو، والبقية لم يتواصلوا بعد مع المهاجرين الأوروبيين، أما فيما يتعلق بالعنصر النسوي فإن نظام الاحتجاب يطبق بكل صرامة، والمرأة العربية سواء كانت حضرية أو بدوية فإنها تعمل في بيتها، وليست مستعدة للخروج. وفي أولاد جلال وسيدي خالد هناك ما يقارب 500 امرأة و 150 بنت يحسن غزل الصوف، وتوجد 400 مهنة عربية للنسيج، ويقمن بصناعة 'الحولي' (Haouli) والبرانيس (Barnous) سنوياً. ويرى ضرورة وضع مراكز لتعليم الفتيات تحت إشراف معلّمة أوروبية، كما لا يمكن توظيف اليد العاملة النسوية باستثناء الفتيات غير البالغات، فمن الصعوبة بما كان توظيف العنصر النسوي¹¹.

¹⁰ - ANOM, 14H 32 : Territoire militaire de Touggourt, Annexe d'El-oued: La main d'œuvre féminine indigène au Souf, (S.D).

¹¹ - ANOM, 14H 32: Territoire militaire de Touggourt, Annexe de Biskra, poste de Ouled djellal: La main d'œuvre féminine indigène, 17 mai 1929.

3-2- المرأة الجنوبية بين الحاجة الاقتصادية والمنع الأسري:

إجابة على مراسلة الحاكم العام للجزائر؛ نقراً تقرير الملازم 'ديكرت' (Decrete)، وهو الضابط المساعد بمكتب الشؤون الأهلية ببسكرة، وقد أورد أنّ النساء والفتيات (الأهليات) لا يغادرن محلّ إقامتهنّ حيث يعملن في صناعة الصوف، كما أنّ العنصر البدوي بقي مرتبطاً بشكل وثيق بعاداته الاجتماعية، والصناعات الصوفية لم تستمر سوى في طولقة، البرج، ليشانة، بوشقرون وفرفار؛ كون هذه المناطق قريبة من أولاد جلال التي هي مركز هذه الصناعة، أما باقي المناطق فقد فقدت تقريباً مهنة الحياكة، التي لم تبق سوى داخل البيوت، بصناعة البرانيس والقنادير، وهناك 1500 امرأة تمارس هذه المهنة بصفة غير منتظمة، والعدد نفسه من النساء اللواتي يُحسنّ هذه الصنعة لكن لا يمارسها. كما أنّ الأخوات البيض يقمن بتجميع الفتيات والنساء للعمل في الحياكة والغزل لمدة ست ساعات يومياً مقابل 5 إلى 6 فرنكات. ومن أجل تحسين مداخيل هذه الصناعة؛ يقترح هذا الضابط ابتكار طرق ووسائل جديدة للعمل، وخلق هيئة توفر الصوف للعاملات الفقيرات، وضمان توظيفهنّ بأجور كافية¹².

أما في توقرت؛ فالسبب في ضعف استخدام اليد العاملة النسوية يعود حسب الضابط المسؤول هناك إلى الطبيعة الفلاحية للمنطقة، وقلة الاحتكاك بين السكان والمستوطنين الذين تبقى أعدادهم غير كافية خارج مدينتي توقرت وجامعة، فالتطور الضعيف للصناعة والتجارة حال دون استغلال العنصر النسوي في المجال الصناعي، فضلاً عن نقص المواد الأولية، ويجب فتح مدرسة لتعليم الفتيات، التي من شأنها المساهمة في خلق ورشة للنساء مستقبلاً. لكن الأعراف البدائية للأهالي تعدّ عاملاً مستعصياً أمام هذا توظيف النساء، مع بعض السهولة بالنسبة للفتيات اللواتي

¹² - ANOM, 14 H 32: Rapport du lieutenant DECRETE sur la main d'œuvre féminine à Biskra, 24 mai 1929.

هنّ دون سنّ 14 سنة، وأيضا في أوساط النساء الأرامل أو المستنّات، مع ذلك يبقى السبب الجوهري هو غياب رؤوس الأموال والوسائل المادية الضرورية للعمل، ويمكن تقسيم نساء 'الأهالي' إلى بنات العائلات الميسورة، وهنّ لسن بحاجة إلى العمل، وبنات العائلات الفقيرة اللواتي يفتقدن الإمكانيات اللازمة¹³، ومع ذلك فمساهمة المرأة التوقرتية في الصناعة لا يختلف عما ذكرناه سالفاً في باقي مناطق الجنوب، من حيث طبيعة نشاط المرأة هناك، والعراقل التي تحول دون انخراطها في العمل الصناعي. وفي منطقة الأغواط أورد الضابط 'لينارد' (Lienard) أنّ هناك 55 امرأة تشغل في مجال حياكة الصوف والحريز، و112 أرماء في غسل وتوظيف الغزل داخل بيوتهنّ، بينما ينعلم عمل المرأة خارج المنزل، باستثناء منطقة عين ماضي حيث تشغل المعامل الصناعية هناك 60 طفلاً يتراوح سنهن بين 4 و 15 سنة، و 100 طفل بمدينة الأغواط!، أعمارهنّ بين 4 و 11 سنة (دون تحديد الجنس) بأجور تتراوح بين 5 و 8 فرنكات فرنسية¹⁴. ففرنسا الاستعمارية لم تتوان في استخدام حتى الأطفال لضمان سير المعامل والورشات والشركات الصناعية؛ بما يخالف كل القوانين التي تمنع عمالة الأطفال.

بالنسبة لإقليم غرداية كان نشاط المرأة المزابية مقتصرًا حصراً على أعمال حياكة الصوف، وكانت كلّ النساء العربيات والمزابيات يشتغلن في منازلهنّ في خياطة الأغراض المختلفة التي يحتاجها الأفراد، فلم يخل أي بيت في منطقة مزاب من هذه الحرفة (...). وبحسب الضابط 'ماريود' (Mariaud) لم تكن هناك أي امرأة مزابية تعمل في الصناعة أو التجارة، باستثناء بيع بعض الأشياء التي لا تحتاجها في البيت، أو بعض المنتجات المحلية، بينما لدى العرب هناك قلة من النساء يحترفن

¹³ - ANOM, 14 H 32: Rapport sur la situation de la main d'œuvre féminine indigène dans l'annexe de Tougourt, 27 mai 1929.

¹⁴ - ANOM, 14 H 32: Rapport sur la situation de la main d'œuvre féminine indigène à Laghouat, 22 mai 1929.

نشاط البيع، يمكن تقدير عددهنّ بـ 50 امرأة. أما بخصوص العمل الجماعي؛ فالأمر في مزاب يقتصر على معمل الأخوات البيض في غرداية، حيث تشتغل بصفة منتظمة 25 امرأة، وما بين 45 إلى 50 طفل، و 30 فتاة متربصة، بأجر يناهز 5 فرنكات يومياً. وللاستفادة من هذا النشاط؛ يقترح الضابط 'ماريود' توجيه العمل النسوي حسب الاحتياجات، وبإنشاء مؤسسات تعاونية توفر المواد الأولية والوسائل الأكثر حداثة، وتتولّى مهام التسويق، وبحسبه فإنّ جهود الأخوات البيض من شأنها تطوير أداء اليد العاملة النسوية، والسماح للمرأة (الأهلية) بتغطية مصاريفها¹⁵. وكتب النقيب 'روكروا' (Recroix) المسؤول عن ملحقة الجلفة، التابعة آنذاك للإقليم العسكري بالأغواط قائلاً: "إنّ الحضارة الغربية لم تتدقّ بعد للمرأة الأهلية الريفية، هذه الأخيرة التي تقبع تحت الخيمة بمعزل عن النظرات الطائشة. فالمرأة الريفية أو القصورية لا ترضى أبداً بمغادرة محلّ إقامتها (...) ورغم الجهود التي بذلتها السلطات المحلية لإعطاء النساء المسلمات التعليم والوسائل التي تسمح لهنّ بأداء عمل مربح؛ فإننا نصطدم دوماً بآباء جشعين يخيرون بناهنّ بين الزواج المبكر أو الدعارة (...)", وقد خلص التحقيق الذي جرى هناك إلى أنّ المرأة النائلية ليس لديها أي استعداد للتخلّي عن العادات البالية للتوافق مع متطلبات الحياة العصرية"، ولم يرى أي حلّ لهذه المعضلة إلا بتوفير التعليم للمرأة 'الأهلية'؛ بغرض رفع مستواها الثقافي والأخلاقي، وإفهامها بعلو مكانة العمل على الدعارة، وبمجرد تعليمها يصبح بإمكان الفتاة 'الأهلية' متابعة دروس التعليم المهني، والتي يمكن تأمينها من طرف المعامل والورشات¹⁶. وقد أتبع هذا الضابط تقريره بإحصائيات عن اليد العاملة النسوية في الجلفة؛ إذ تشتغل 800 امرأة في بيوتهنّ بين

¹⁵ - ANOM, 14 H 32: Main d'œuvre féminine indigène à Ghardaïa, 27 mai 1929.

¹⁶ - ANOM, 14 H 32: Main d'œuvre féminine indigène à Djelfa, 30 mai 1929.

8 إلى 10 ساعات يومياً في خياطة 'البرانيس' أو 'الخيدوس' (Khaidous) (برنوس مصنوع من وبر الإبل لا يلبسه عامة الناس)، ويتم بيع الأولى بـ100 فرنك، بينما تُباع الثانية بسعر بين 250 إلى 300 فرنك فرنسي، بينما تشغل أزيد من 2000 امرأة في صناعة السجاد... وغيره، يتم بيعها بأسعار تتراوح بين 300 و 400 فرنك¹⁷.

يمكن القول أنّ الإدارة الاستعمارية قد فشلت في إدماج العنصر النسوي المحلي ضمن منظومة الاقتصاد الكولونيالي؛ لهذا شرعت مجدداً عام 1958م؛ في إنجاز دراسة سمّيت: 'عملية مخادمة' (نسبة إلى قبيلة مخادمة)؛ بهدف معرفة شروط توظيف اليد العاملة الصحراوية في القطاع الصناعي، وهذا وفق إستراتيجية فرنسية جديدة؛ تقوم على أن يلعب العنصر المحلي دوراً في الرفع من المستوى المعيشي للشعب الصحراوي، وقد اختيرت منطقة حاسي مسعود كنقطة انطلاق؛ لاعتبارات موضوعية على رأسها اكتشاف البترول؛ وحاجة الإدارة الاستعمارية إلى يد عاملة صناعية هناك، وقد اعتبر التقرير الأوّل لهذه الدراسة أنّ تعليم البنات يعتبر أحد الشروط الأساسية لرفع المستوى الاجتماعي والمادي للمجتمع الصحراوي، وجعله يساهم بشكل فعال في تطوير القطاع الصناعي مستقبلاً¹⁸. كما حالت العادات والأعراف الاجتماعية السائدة دون مساهمة فعّالة للمرأة الصحراوية خارج منزلها، وقد نستثني المرأة الريفية التي كانت تشغل إلى جانب زوجها في الحقول والواحات، وبقيت الكثير من النساء تحت طائلة الفقر والحرمان لسنوات طويلة، ومنهنّ من وجدت نفسها دون عائل يعولها، وهذا في حالة وفاة زوجها أو أخيها أو أبيها، أو

¹⁷ - ANOM, 14 H 32: Renseignements sur la situation de la main d'œuvre féminine dans l'annexe de Djelfa en 1929, 30 mai 1929.

¹⁸ - Opération Mekhadma: L'adaptation de la main-œuvre saharienne au travail industriel, Sahara du demain, 3 mai 1958, p.p14-16.

هجرته كما كان الحال عقب الحرب العالمية الثانية حيث هاجر الكثير من الجزائريين إلى فرنسا بحثاً عن العمل.

خاتمة:

عملت إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر على دراسة مجالات النشاط النسوي بالجنوب؛ بهدف دمج المرأة 'الأهلية' ضمن منظومة الاقتصاد الكولونيالي؛ لتعزيز مداخيلها ورفع إيراداتها الاقتصادية، من خلال استغلال جهد النساء الجزائريات وما ينتجنه من منتجات تقليدية، وقد أجرت الحكومة العامة تحقيقاً إدارياً شاملاً لهذا الغرض، يمكن أن نستخلص منه ما يلي:

- رغم مرور عقود من الاحتلال الفرنسي؛ وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، وتدني الأحوال المعيشية للجزائريين، لكن لم يحدث ذلك التغيير الجذري في سلوكياتهم الاجتماعية، ولم يكن بالإمكان السماح للمرأة بالولوج إلى سوق العمل إلا نادراً، فبقيت الغالبية العظمى من النساء كنّ يشغلن في بيوتهنّ، وقلة قليلة من ترداد ورشات الأخوات البيض أو معامل المستوطنين.

- كان تأثير العادات والتقاليد كبيراً؛ حيث تمنع العائلات بناتهنّ من الخروج للعمل خارج بيوتهنّ، أو ولوج أماكن التجمّعات والمرافق العامة، ومن بينها مراكز التعليم المهني والمؤسسات الصناعية التابعة للمحتل الفرنسي.

- تستغرق شؤون التدبير المنزلي معظم وقت المرأة الجزائرية يومياً؛ لذلك يكون من الصعب عليها أداء وظائف أخرى، لا سيما المرأة الريفية التي تجمع بين الأعباء المنزلية ومساعدة الزوج في الخراج في أعمال الفلاحة والرعي وجلب الماء.

- لم يكن هناك من حلّ أمام سلطة الاحتلال الفرنسي بالجزائر؛ لإدماج العنصر النسوي في قطاعات الاقتصاد الكولونيالي؛ سوى العمل على المدى المتوسط على توفير تعليم مهني مناسب للفتيات، وإعدادهنّ لولوج عالم الشغل. هذه السياسة التي لم تجد طريقها إلى التجسيد الفعلي والحقيقي إلى غاية استقلال الجزائر، رغم

المحاولات الحثيثة التي قامت السلطات الفرنسية بعد اندلاع الثورة التحريرية، والتي كانت تدخل ضمن مشاريع الجنرال 'شارل ديغول' لتحقيق التهدئة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- باللغة العربية:

- أجرون، شارل روبر: المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج.2، تر. م. حاج مسعود؛ أ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- حمّاش، خليفة: الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2006.
- غطاس، عائشة: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830: مقارنة اجتماعية-اقتصادية، ANEP، الجزائر، 2012.
- غطاس، عائشة: 'إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني'، المجلة التاريخية المغربية، ع.85-86، 1997.
- يوسف، صرهودة: "النساء والملكية في مدينة قسنطينة أواخر الحكم العثماني 1787م-1837م"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.40، ديسمبر 2013، جامعة قسنطينة.

2- باللغة الفرنسية:

- ANOM, 14H 32: La Main-d'œuvre féminine indigène au sud d'Algérie: Enquête générale, 1929.
- ANOM, 915 64: Main d'œuvre indigène féminine, GGA: Direction des affaires indigènes.
- ANOM, 2 I 50: Ouvroir des sœurs blanches d'Ouarzeu (Tizi ouzou), 1929.
- G. Laloe : Enquête sur le travail des femmes indigènes, Alger, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1910.